

استقراء ماضى أمريكا اللاتينية

لويز أ. ف. كاتايو

Luis A. V. Catão

**تتطلب معاودة
النظر فى دورة
نشاط الأعمال،
فى واحد من أكثر
الأقاليم تقريبا، إعادة
بناء بيانات الناتج
المحلى الإجمالى**

إننا نعلم أن أمريكا اللاتينية تأرجحت من نظم سياسات كانت مفتوحة بدرجة مرتفعة للتجارة الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية (فى نصف القرن السابق على فترة الكساد العظيم) إلى نظم كانت مغلقة للغاية أمام مثل هذه الصلات الخارجية (فى العقود التى تلت الكساد العظيم). وبعدئذ، حدثت عودة إلى عملية متقدمة النشاط للتحضر المالى والتجارى بدءا من السبعينيات وفى أواخر الثمانينيات بشكل أكثر تصميميا.

غير أنه دار جدل كبير حول أى هذه النظم المتناقضة، إن وجد، جعل اقتصاد أمريكا اللاتينية أكثر تقريبا وصدماؤها أكثر دواما، بما يعظم من كل من المخاطر وعمق الأزمات الاقتصادية. ويرى أحد الآراء، الذى يعود إلى راؤول بريبيش (١٩٥٠)، أن التقلب الدورى فى الإقليم قد نشأ، عموما، عن الانفتاح المالى والتجارى، لأن الصدمات التى أصابت أسعار السلع الأساسية الأولية وأسعار الفائدة العالمية، علاوة على أزمات الديون التى كثيرا ما تلى ذلك، تنزع إلى مفاغمة تقلب الناتج. ويتمسك رأى مناقض بأن الانفتاح يخفف من حدة التقلب المستحث بالسياسات بسبب تأثيراته الباعثة على الانضباط - إذ تواجه الاقتصادات

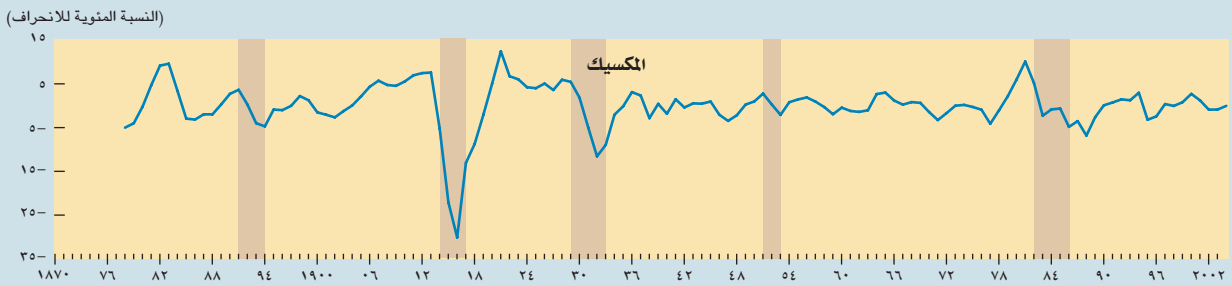
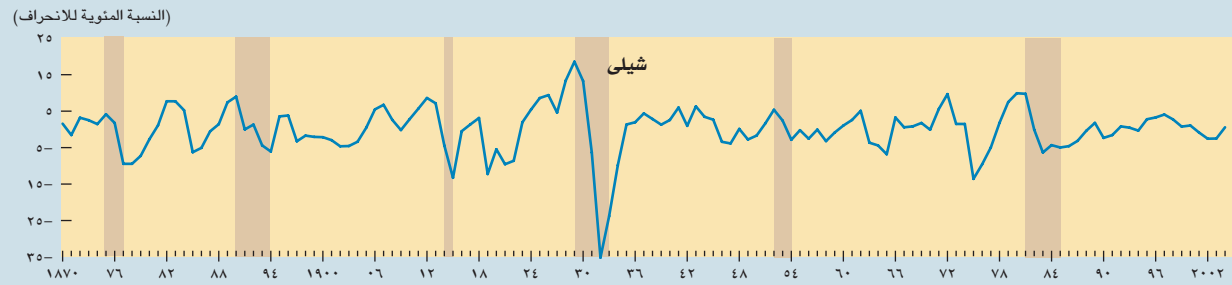
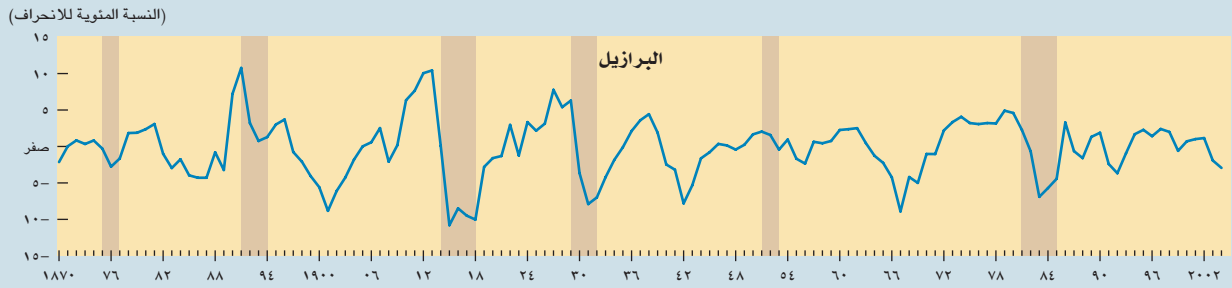
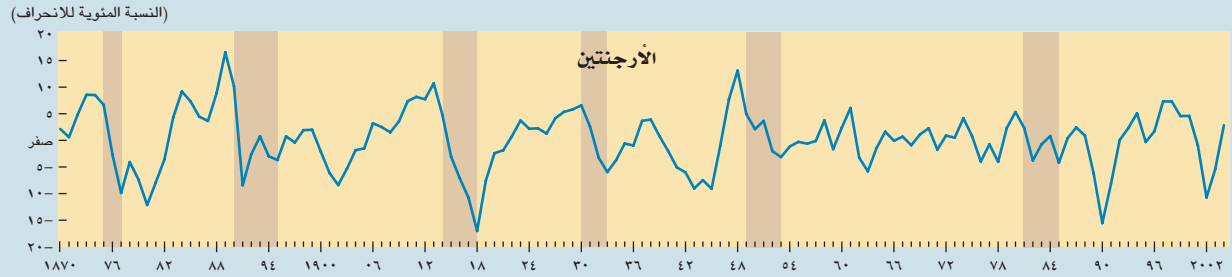
إلى أمريكا اللاتينية تقليديا على أنها متقلبة اقتصاديا. ومع ذلك فقد تم القيام بأعمال قليلة نسبيا بشأن تطور دورة نشاط الأعمال فى الإقليم وبشأن كيف تبدو سماته الرئيسية بالمقارنة مع سمات بلدان وأقاليم أخرى. وهذا أمر مثير للدهشة إلى حد ما لأن تقلب دورة نشاط الأعمال يمكن أن يتأثر بنظم السياسات، وقد شهدت أمريكا اللاتينية عددا لا بأس به من التغييرات المشهودة فى النظم.

ويمكن للإقليم أن يطرح إجابات عن أسئلة من قبيل كيف تؤثر التحولات فى نظم السياسة على دورة نشاط الأعمال، وهل للعوامل الخارجية المشتركة دور رئيسى فى النتائج الدورية، ربما بقدر ما تؤثر به نظم السياسات فيها أو بأكثر منها؟ غير أن نقص البيانات، وبخاصة قبل الحرب العالمية الثانية، عرقل مثل هذه الأبحاث. وتسعى تقنية جديدة إلى التعويض عن مواطن النقص هذه فى البيانات بواسطة إعادة بناء، أو استقراء الماضى بالنسبة إلى بيانات الناتج المحلى الإجمالى باستخدام طرائق مشابهة لتلك التى يوظفها علماء الاقتصاد لتحديد دورات نشاط الأعمال والتنبؤ بها.



استكشاف الدورات المتوازية

استناداً إلى البيانات «المستقرّة من الماضي» تبين النواتج المحلية الإجمالية لأربعة من أكبر بلدان أمريكا اللاتينية انحرافات متماثلة عن الاتجاه الذي كان قائماً بين ١٨٧٠ و ٢٠٠٤، بما يشير إلى تأثير مشترك على الناتج.



المصدر: (2006) Aiolfi, Catão, and Timmerman.

الدولى وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ترتفع حدود مخاطر حافطة قروضها فى الإقليم. ويمكن أن يعزى إلى قوة عوامل دورة نشاط الأعمال المشتركة ما يتصور بأنه وقائع «عدوى» عنيفة تجعله من الصعب على البلدان للغاية أن تسد ديونها فى نفس الوقت تقريباً. فضلاً عن ذلك، فكلما كانت عوامل دورة نشاط الأعمال المشتركة فى الإقليم أقوى، كانت قيمة تقاسم المخاطر فيما بين البلدان أقل. ومن شأن ذلك أن يؤثر على سلامة مبادرات سياسات من قبيل إنشاء مصرف تنمية إقليمي أو التعاون فيما بين المصارف المركزية الإقليمية لتوفير السيولة أثناء الأزمات المالية.

المنفتحة حالات للمفاضلة أقل حدة فى العمالة والتضخم (Romer, 1993) وتكاليف أعلى لرفض سداد الديون (Rose, 2005). ومن ثم، فالسؤال الرئيسى هو أى الرأيين يرجح عندما يقاس مقابل البيانات؟

ومن القضايا المهمة الأخرى المدى الذى أسهمت به الصلات الدولية الأوثق فى بعض التماثل فى سلوك دورة نشاط الأعمال عبر الإقليم والكيفية التى نشأ بها هذا التماثل. وهذا الأمر له صلة وثيقة على وجه الخصوص بالنسبة لصندوق النقد الدولي، الذى يتحمل مسؤولية الإشراف المتعدد الأطراف من أجل كفاءة الاستقرار المالى العالمى. كما أنه وثيق الصلة بالنسبة لمؤسسات، من قبيل البنك

إيجاد مجموعة جديدة من البيانات

يحتاج الباحثون، لكي يعالجوا تلك المسائل من منظور تاريخي أعرض، إلى مؤشرات دورة نشاط الأعمال التي تغطي شتى نظم السياسات. ولم تكن مثل هذه البيانات التاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي متاحة أو يعول عليها بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وبالأخص بالنسبة لسنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، ويمكن للبيانات المعيبة أن تنتج استدلالاً غير دقيقة من مقارنات السلوك الدورى فيما بين الفترات فى تلك البلدان، مما يفضى إلى استنتاجات يحتمل أن تكون مضللة بشأن قضايا السياسات الحاسمة.

وفى ضوء هذه الخلفية، فإننا استحدثنا منهجية جديدة لإعادة بنىانات للناتج المحلي الإجمالي الحقيقى تسعى إلى سد هذه الفجوات فى البيانات (Alioñi, Cat and Timmerman, 2006). ونبين، فى هذه المنهجية الجديدة، أنه يمكن بناء التقديرات الدقيقة إلى حد معقول للدورات الإجمالية لنشاط الأعمال من توليفة معقولة من المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية والقطاعية التى توجد عنها بيانات تمتد للوراء إلى وقت بعيد جدا من الزمن، وذلك على الأقل بالنسبة لأكبر اقتصادات أمريكا اللاتينية. وتستند تلك المنهجية الجديدة إلى فكرة أن قطاعا مستعرضا من المتغيرات الاقتصادية يتقاسم هيكل عوامل متماثلا. أى أن التقلبات فى أى متغير اقتصادى بذاته (مثل نواتج التصنيع، أو الاستثمار، أو المعروض النقدى) تنبع من توليفة من عامل مشترك يؤثر على فرادى المتغيرات الاقتصادية فى اقتصاد ما زائد عنصر مخصوص بذلك المتغير. وهذا النهج وارد ضمنا فى العمل الرائد لبيرنز وميتشل (Burns and Mitchell 1946)) عن دورة نشاط الأعمال - الذى سعى إلى تحديد دورة نشاط الأعمال الإجمالية بواسطة البحث فى التحركات المشتركة عبر نطاق واسع من المتغيرات الاقتصادية - والذى استكمل من الناحية الشكلية بصورة جازمة فى الأدبيات الاقتصادية القياسية الحديثة (Stock and Watson, 2002). وفى حين أن

هذه النماذج كانت تستخدم فى المعهود لأغراض التنبؤ، فإننا نعرف أنه يمكن استخدامها أيضا من أجل استقرار الماضى - أى إعادة بناء المؤشرات القياسية الإجمالية للنشاط الاقتصادى. (انظر الإطار أدناه).

ونحن نستخدم هذه المنهجية لإعادة بناء تقديرات الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى التاريخى بشأن أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية - الأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك (مجموعة الأربعة الأمريكية اللاتينية) - تغطى الفترة 1870-2004 (انظر الرسم البيانى). وحيث إن هذه البلدان الأربع كانت تمثل زهاء 70 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى لأمريكا اللاتينية على مدى القرن الماضى

«كلما كان عامل دورة نشاط الأعمال المشترك فى الإقليم أقوى كانت قيمة تقاسم المخاطر فيما بين البلدان أقل»

أو نحوه، فإن هذه العينة تعتبر ممثلة للأداء الاقتصادى الكلى العمومى للإقليم بشكل معقول.

استقراء ماضى أمريكا اللاتينية

فما الذى يوضحه استقراؤنا للماضى إذن؟ أولا، خلال عهد الانفتاح المرتفع قبل عام 1930، كان متوسط تقلب دورة نشاط الأعمال فى بلدان مجموعة الأربعة الأمريكية اللاتينية أكبر بكثير فى المعهود منه فى الاقتصادات المتقدمة ومن كثير من الأسواق الناشئة النظرية. وعلى وجه الخصوص، كان التقلب الدورى أكبر بشكل جم منه فى بلدان «العالم الجديد» الأخرى المصدر للسلع الأساسية

سد الفجوات المفقودة

ما مدى نجاحنا فى إعادة بناء بيانات الناتج المحلى الإجمالى المفقودة بالنسبة لأكبر أربعة اقتصادات فى الإقليم (الأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك) خلال الفترة 1870-2004؟ لقد استخدمنا تقنية تسمى الاستقراء من الماضى لتجميع 130 سنة أو نحو ذلك من بيانات الناتج المحلى الإجمالى المعول عليها بالنسبة لكل بلد.

وقد بنيت بيانات الناتج المحلى الإجمالى المفقودة لكل بلد من نحو 25 إحصاء اقتصاديا متاحا، توجد لها بيانات سلسلة زمنية طويلة، مثل ناتج التصنيع، والناتج الزراعى، وناتج بعض صناعات الخدمات، والاستثمار، والبيانات المالية، بما فى ذلك بيانات بشأن المعروض النقدى وأسعار الفائدة المحلية. وتستند التقنية إلى مفهوم يقضى بأن قيمة كل مؤشر اقتصادى يمكن استنباطها من ثلاثة مؤثرات أساسية: سلوكها فى الماضى، والتأثيرات على نطاق الاقتصاد (أو الشائعة) التى تؤثر على جميع الإحصاءات (بعضها أقوى من البعض الآخر)، والتأثيرات المخصوصة بذلك الإحصاء فقط (مثل تأثير الجفاف على الزراعة). وجرى تمثيل كل اقتصاد بنحو 25 معادلة، واحدة لكل متغير.

وقد تم استنباط العوامل على النطاق الاقتصادى باستخدام تقنية إحصائية تقليدية تسمى «المكونات الرئيسية»، مما أغل وزنا (أو معاملا) لكل السلاسل الزمنية فرادى - كلما كان العامل المشترك الأقوى يفسر سلوك المؤشر، كان الوزن أعلى. وعندئذ أقيمت علاقة ارتباط بين هذه العوامل المشتركة وبين بيانات الناتج المحلى الإجمالى الجيدة التى كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية.

وبعد تحديد الترابط والمعاملات، فإنها طبقت على العوامل المشتركة لإعادة بناء بيانات الناتج المحلى الإجمالى المفقودة، أو استقراؤها من الماضى. والطرائق المستخدمة مماثلة لتلك التى يستخدمها المحللون للتنبؤ بالناتج المحلى الإجمالى فى المستقبل وتوقعه. وقد استخدمت اختبارات عديدة لتقييم دقة التقنية، بما فى ذلك تطبيقها على بيانات الولايات المتحدة. إن طبقنا الطريقة، كاختبار، على دورة نشاط الأعمال فى الولايات المتحدة وقارنا النتائج ببيانات الناتج المحلى الإجمالى الجيدة الموجودة بشأن الولايات المتحدة. وقد قامت الطريقة بعمل جيد فى قياس توقيت وحجم دورة نشاط الأعمال فى الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية.

وبعد ذلك، استخدمنا بيانات الناتج المحلى الإجمالى هذه لمعرفة ما هى العوامل الاقتصادية المشتركة، إن وجدت، التى حركت ناتج جميع البلدان فى وقت واحد. وحيث إن العلاقات الاقتصادية والمالية كانت ضعيفة فيما بين البلدان طوال معظم الفترة، فالأرجح أن يأتى أى عامل يؤثر على السلوك الدورى الإقليمى من خارج الإقليم.

ولإيجاد العامل أو العوامل التى أثرت على الإقليم بأكمله، تم جمع البيانات المأخوذة من الاقتصادات الأربعة كما لو كانت اقتصادا واحدا. واستخدمت تقنيات مماثلة لتلك التى تستخدم للتوصل للعوامل المشتركة والتى ساعدت فى التنبؤ بدورة الناتج المحلى الإجمالى لكل بلد، من أجل عزل المؤثرات التى أثرت على دورات نشاط الأعمال فى الإقليم. وكان أهم ارتباطين مرتبطين الناتج وأسعار الفائدة فى البلدان المتقدمة، ولم يكن ذلك غير متوقع، على الرغم من تغير أهميتهما.

الأولية مثل أستراليا وكندا، وأعلى بكثير بشكل واضح منه في اقتصاد الولايات المتحدة والتي كان لديها هي الأخرى قطاع أولى منتج كبير.

وثانيا، توضح البيانات الأطول مدى أنه لا توجد علاقة إيجابية غير مشروطة بين تقلب دورة نشاط الأعمال والانفتاح. وجرت الحاجة على نطاق واسع بأن النظم المنكفئة على الذات التي هيمنت على مدى أربعة عقود بعد الكساد العظيم - والتي تتصف بإحلال الواردات، والحكومات الكبيرة، وقيود

«قد لا تكون الاتجاهات الحديثة العهد صوب تدفقات أكبر لرؤوس الأموال عبر الحدود حميدة جداً من حيث تنوع المخاطر للبلدان فرادى»

التجارة والحساب الرأسمالي الصارمة - شوهدت الأسعار النسبية، ونتيجة لذلك هبطت بالنمو الطويل العهد، إما بشكل متزامن، كما حدث في الأرجنتين، أو في وقت لاحق كما حدث في البرازيل والمكسيك عقب أزمة الديون في عام ١٩٨٢ (Taylor, ١٩٩٨). ومع ذلك فإن البيانات توضح أن هذه النظم المنكفئة على الذات كانت مؤثرة في تقليل تقلب الناتج خلال فترة كان تقلب الناتج العالمي وسعر الفائدة الحقيقي فيها في أعلى درجاته.

ومع ذلك، فقد نقص التقلب في أمريكا اللاتينية إلى مستويات منخفضة من الناحية التاريخية على مدى الـ ١٥ سنة الماضية تحديداً أو نحو ذلك، في نفس الوقت الذي تحركت فيه البلدان صوب انفتاح تجارى ومالى أكبر وعلى الرغم من بعض الأزمات المالية الكبرى، مثل أزمة «تيكلا» في المكسيك عام ١٩٩٤ وإعسار الأرجنتين في عام ٢٠٠١. وتبين حقيقة أن دورة نشاط الأعمال في البلدان الأربعة انخفضت إلى مستويات تاريخية خلال نظم الانفتاح الأكبر في العقدين الماضيين، عندما كانت دورة نشاط الأعمال في الاقتصادات المتقدمة تمر بعملية «اعتدال كبير»، إلى أن الانفتاح يمكن أن يعزز أو يثبط التقلب الدورى وفقا لعوامل أخرى، مثل تقلب الاقتصاد العالمي.

وثالثا، عندما أصابت البلدان الأربعة صدمة، مثل الارتفاع في أسعار الفائدة العالمية، استمر التأثير على الناتج لفترة زمنية طويلة. وكما حدث مع التقلب الدورى، كان الثبات الدورى أعلى ما يكون قبل عام ١٩٢٩ وانخفض خلال أوج النظم المنكفئة على ذاتها حتى عام ١٩٧٠ قبل أن يرتفع وينخفض ثانية. وعلى مدى فترة ١٨٧٠ - ٢٠٠٤ بأكملها، ظل الثبات الدورى في البلدان الأربعة أعلى من متوسطه فى الاقتصاد المتقدم، علاوة على كونه أعلى من المتوسطات الخاصة بمجموعات الأسواق الناشئة الأخرى. وحيث إن الثبات يعزز آثار صدمات الناتج، فقد كانت النتيجة دورات أعمق وأكثر دواما. ويتمثل الخط الفاصل في ألا يرتبط الانفتاح الأكبر متزاملا بشكل غير مشروط بتقلب أو ثبات دوريين أكبر. كما أن ثمة تأثيرا لعوامل أخرى.

دورة إقليمية مشتركة

وفى ظل هذه الخلفية أيضا، فإن أحد الأسئلة التي تثار هي ما إن كان يوجد عامل مهم لدورة نشاط أعمال مشترك بين هذه الاقتصادات له تأثيرات لا تتأثر

بالاختلافات الوطنية في السياسات ونظم السياسات. وتسمح لنا منهجيتنا بأن نقيس هذا العامل المشترك (وميله إلى فرض درجة أكبر من التزامن الدورى عبر الإقليم) بواسطة تجميع شتى السلاسل القطاعية والاقتصادية الكلية والمالية لكل بلد، ونستنبط منها أى عوامل مشتركة بين الجميع. ويبين الناتج المحلى الإجمالى المستقرا من الماضى بالنسبة للبلدان الأربعة أن دورات نشاط الأعمال فى كل بلد تحمل بعض التماثل فى التوقيت والحجم، مما يشير إلى أن البلدان الأربعة كانت تشهد تأثيرات إقليمية مشتركة. وحتى وقت متأخر، كانت صلات البلدان الأربعة التجارية والمالية قليلة مع بعضها البعض (كانت تجارتها كلها تقريبا مع أوروبا أو الولايات المتحدة). ولذلك كان الجهد المبذول يتمثل فى العثور على عوامل خارجية مشتركة.

فما الذى وجدناه؟ من المؤكد أن العديد من نقاط التحول الدورى الرئيسية كانت متزامنة تقريبا فى كل البلدان الأربع، وبالأخص عمليات انكماش النشاط الاقتصادى المرتبطة بأزمة بارنغز الشهيرة فى ١٨٩٠، والحرب العالمية الأولى، وانهايار سوق المال الأمريكى (وول ستريت) فى عام ١٩٢٩، وأزمة الديون التى بدأت فى ١٩٨٢. ويتعالق العامل الإقليمى بشكل متسق نسبيا مع دورات البلدان فرادى طوال الفترة ١٨٧٠ - ٢٠٠٤ (انظر الجدول، القطاع الأعلى). وقد ضعف هذا الترابط أثناء النظم المغلقة فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ولكن ليس بدرجة كبيرة، وهو ما يعتبر لافتا للنظر لأنه ينبغى أن تسفر الصلات الضعيفة عن تماثلات إقليمية قليلة. وكان من الضرورى أن تعمل الضوابط الصارمة كما هو مفترض على التجارة ورأس المال السارية خلال تلك الفترة على تقليل التأثيرات الخارجية المشتركة بصورة حادة، ولم يكن من الممكن أن يعزى إلى التجارة الإقليمية غير المهمة ذلك السلوك الدورى المشترك.

وقد تقوى ترابط عامل إقليمى (أو عالمى) مشترك مع دورات البلدان فرادى مرة ثانية عقب شتى الصدمات الخارجة لفترتى السبعينيات والتسعينيات،

العامل المشترك

بالنسبة لمعظم الفترة من ١٨٧٠ حتى ٢٠٠٤، تأثرت التغييرات فى الناتج المحلى الإجمالى فى أمريكا اللاتينية تأثيرا بالغا بمؤثر مشترك خارجى...

	١٩٨٨-٢٠٠٤	١٩٧١-١٩٨٧	١٩٣٠-١٩٧٠	١٨٧٨-١٩٢٩
الأرجنتين	٠.٨٠	٠.٢٩	٠.٥٦	٠.٦٨
البرازيل	٠.٦٠	٠.٦٣	٠.٦٦	٠.٨٠
شلى	٠.٧٤	٠.٨٤	٠.٨٢	٠.٧٠
المكسيك	٠.٤٣	٠.٨٣	٠.٧٥	٠.٨٦
المتوسط	٠.٦٧	٠.٧٢	٠.٧١	٠.٧٥

... وقد تبين أن ذلك هو التغييرات الرئيسية فى الناتج وتحركات سعر الفائدة فى الاقتصادات الأجنبية، وفى الولايات المتحدة وأوروبا إلى حد كبير.

	١٩٧١-٢٠٠٤	١٩٣٠-١٩٧٠	١٨٨٠-١٩٢٩
سعر الفائدة الأجنبية الحقيقى ^(١)	٠.٢٣-	٠.٢٠-	٠.١٩-
الناتج الأجنبى ^(٢)	٠.٤٢	٠.١٢	٠.٢٣

ملحوظة: Aiolfi, Catão, and Timmerman (2006)

ملاحظة: كلما كانت القيم أقرب من ١ فى النطاق الأعلى كان ارتباط دورة البلد المعنى أكبر مع حركة الناتج المحلى الإجمالى المشتركة فى بلدان الإقليم الأربعة.
(١) سعر سلة لمدة ثلاثة أشهر (أو معادل قصير أجل الاستحقاق) فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتشير العلامة إلى اتجاه الأثر. أسفرت زيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة فى أسعار الفائدة الأجنبية فى ١٨٨٠ - ١٩٢٩، مثلا، عن نقص بمقدار ٠.١٩ بالمائة فى الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للاتجاه.
(٢) فجوة الإنتاج مقيسة كناتج محلى إجمالى حقيقى مرجح (بالانحراف عن الاتجاه) فى بلدان مجموعة الثمانية وتسفر زيادة فى فجوة الناتج (مبلغ الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى دون اتجاهه) فى الاقتصادات الأجنبية عن زيادة فى فجوة الناتج فى البلدان الأربعة. وأفضت زيادة مقدارها واحد بالمائة فى بلدان مجموعة الثمانية عن زيادة بمقدار ٠.٤٢ بالمائة فى البلدان الأربعة خلال الفترة ١٩٧١ - ٢٠٠٤.

ولكنه انخفض مرة ثانية في الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٤. وفي هذه الفترة الأخيرة، تشير تقديراتنا إلى بعض الانفصال من جانب شبلي، ومن جانب المكسيك بشكل مشهود إلى حد أكبر، عن هذا العامل العالمي. غير أن حساباتنا تبين أيضا أن العامل الإقليمي المشترك لا يزال أبعد من أن يكون ضئيل الأثر بالنسبة لكلا البلدين.

فما الذي يحرك هذا العامل الإقليمي المشترك؟ لقد كان من الواضح أن ما كان له تأثير حقيقي على الدورة الإقليمية المشتركة خلال نظم السياسات فيما قبل عام ١٩٣٠، هو ناتج الاقتصاد المتقدم وأسعار الفائدة الحقيقية. فزيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في فجوة الناتج الخارجى (أى عندما ينخفض الناتج فى البلدان الأجنبية بمقدار نقطة مئوية واحدة دون اتجاهه) تعمل فى المعهود على زيادة فجوة الناتج فى البلدان الأربعة بزهاء ٠.٢٣ نقطة مئوية. وكان للزيادات فى أسعار الفائدة الخارجية الحقيقية تأثير كسادى مماثل فى الحجم (انظر الجدول، القطاع الأدنى).

ومن المثير للاهتمام أن هذا التأثير لسعر الفائدة الخارجية ظل بنفس الحجم تقريبا طوال نظم الانكفاء على الذات فيما بعد عام ١٩٣٠، مما يشير إلى أن ضوابط رأس المال لم تكن فعالة على وجه الخصوص فى فصح العلاقات مع الأسواق المالية الرئيسية فى البلدان المتقدمة. وعلى النقيض - وبما يتسق مع دور السياسات التجارية الحمائية والانخفاض الحاد فى حصة التجارة فى الناتج المحلى الإجمالى فى جميع بلدان الإقليم - قلّ تأثير التغييرات فى الناتج الخارجى بنحو النصف إلى ٠.١٢ نقطة مئوية. وقد انعكس هذا الاتجاه بصورة حادة فى فترة ما بعد السبعينيات، عندما أصبحت الدورة الإقليمية أكثر استجابة بكثير للناتج العالمى. فتغيير مقدارها نقطة مئوية واحدة فى النشاط الخارجى يؤثر على ناتج البلدان الأربعة بمقدار ٠.٤٢ نقطة مئوية. وقد اعتدل الناتج ودورة سعر الفائدة فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة على مدى العقدين الماضيين، وينطوى الأداء فى البلدان الأربع على أن مثل هذا «الاعتدال الكبير» كان له أيضا تأثير مثبت على دورة نشاط الأعمال فى تلك البلدان الأربعة.

حدود الترتيبات الإقليمية

تشير الشواهد أيضا إلى أن نطاق تقاسم المخاطر الإقليمية محدود نسبيا. ومن هذا المنظور، قد لا تكون الاتجاهات الحديثة العهد صوب تدفقات رؤوس الأموال الأكبر عبر الحدود داخل الإقليم مفيدة جدا من حيث تنوع المخاطر بالنسبة للبلدان فرادى، حتى على الرغم من أنه قد تتحقق مكاسب مهمة فى جهات أخرى. كما يعنى مثل هذا النطاق المحدود لتقاسم المخاطر على الصعيد الإقليمي أن هناك احتمالا لدور مهم لترتيبات مقرض الملاذ الأخير مع البلدان والمؤسسات التى لديها مصادر تمويل من خارج الإقليم.

لقد كانت أسعار الفائدة العالمية الأكثر ثباتا والاعتدال الأكبر لدورات نشاط الأعمال فى البلدان المتقدمة عوامل مهمة فى البيئة الخارجية الحميدة الحديثة العهد بالنسبة للبلدان النامية عموما وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص. إذ يمكن أن تكون سنوات الوفرة هى الوقت الصحيح لتقييم الأداء بالنسبة لمقاييس الأداء التاريخية. وتشير البيانات إلى أنه حدث تحسن كبير والمؤكد أن

هذا يتسق مع الإدارة الأفضل للسياسات ومع الإصلاحات المؤسسية التى قللت من نطاق تشويه التدخلات الحكومية ومن القلاقل التى تستحثها السياسات. إلا أن البيانات تشير أيضا إلى أن بعض هذه الإصلاحات (وبالأخص الانخفاض فى تقلب دورة نشاط الأعمال) يعكس وجود ظروف خارجية مواتية بشكل استثنائى. ويدعم هذه النقطة أن الانخفاض فى التقلب الدورى ليس مقصورا فقط على أمريكا اللاتينية وإنما لوحظ عبر طائفة عريضة من الأسواق الناشئة.

وعلاوة على ذلك، لا يزال أداء دورة نشاط الأعمال فى أمريكا اللاتينية متخلفا وراء أداء نظرائها من الأسواق الناشئة (وبالأخص آسيا). لقد ظل التقلب فى أمريكا اللاتينية أعلى منه فى آسيا وأوروبا البازغة، وكان الثبات أعلى منه فى أى إقليم آخر، بما فى ذلك أفريقيا والشرق الأوسط. وهذه الفروق فى المؤشرات الدورى مهمة لأن الثبات الدورى الأعلى، مقترنا باحتمال حدوث صدمات كبيرة، ينعز إلى زيادة هوامش أسعار الفائدة وحدث أزمات دين، ومن ثم يجر النمو الاقتصادى إلى أسفل (Catao, Fostel and Kapur, ٢٠٠٧).

لويز أ. ف. كاتايو اقتصادى أقدم فى دائرة البحوث فى صندوق النقد الدولى، وفى إجازة فى الوقت الراهن للعمل فى بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

المراجع:

- Aiolfi, Marco, Luis A.V. Catão, and Allan Timmerman, 2006, "Common Factors in Latin America's Business Cycles," IMF Working Paper 06/49 (Washington: International Monetary Fund).
- Burns, Arthur F., and Wesley C. Mitchell, 1946, Measuring Business Cycles (New York: National Bureau of Economic Research).
- Catão, Luis A.V., Ana Fostel, and Sandeep Kapur, 2007, "Persistent Gaps, Volatility Types and Default Traps," IMF Working Paper 07/148 (Washington: International Monetary Fund).
- Kose, M. Ayhan, Eswar S. Prasad, and Marco E. Terrones, 2006, "How Do Trade and Financial Integration Affect the Relationship Between Growth and Volatility?" Journal of International Economics, Vol. 69, pp. 176-202.
- Prebisch, Raul, 1950, The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems (New York: United Nations Economic Commission for Latin America).
- Romer, David, 1993, "Openness and Inflation: Theory and Evidence," Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, pp. 869-903.
- Rose, Andrew K., 2005, "One Reason Countries Pay Their Debts: Renegotiation and International Trade," Journal of Development Economics, Vol. 7, pp. 189-206.
- Stock, James H., and Mark W. Watson, 2002, "Macroeconomic Forecasting Using Diffusion Indexes," Journal of Business and Economic Statistics, Vol. 20, pp. 147-62.
- Taylor, Alan M., 1998, "On the Costs of Inward-Looking Development: Price Distortions, Growth and Divergence in Latin America," Journal of Economic History, Vol. 58, pp. 147-84.